

التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية في ظل التنمية المستدامة

Economic development and meeting basic needs in the context of sustainable development

ضيات خلفلاوي شمس ، جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر

DHAYET KHALFALAOUI Chems, University of Badji Mokhtar – Annaba, Algeria
Chems_khalifa@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2018/12/30

تاريخ القبول: 2018/11/25

تاريخ الإرسال: 2018/11/05

ملخص

نتيجة للأوضاع المتدهورة في الدول المتخلفة فلقد اتجه الفكر التنموي الحديث إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات المطروحة للتنمية ومحاولة وضع إطار نظري يحدد الأهداف التي يجب الوصول إليها والسياسات اللازمة لذلك.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الاقتصادية، الاحتياجات، التنمية المستدامة

Abstract

As a result of the deteriorating conditions in the underdeveloped countries, modern development thought has led to reconsidering the strategies for development and trying to develop a theoretical framework that defines the objectives to be reached and the policies necessary for that.

Keywords: Development, economic development, needs, sustainable development.

¹ المؤلف الرئيسي: ضيات خلفلاوي شمس، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.

مقدمة

إن القرن الحادي والعشرين يشهد ميلاد عالم جديد يتصف بالاعتماد المتبادل بين مختلف أرجائه، وقد مهدت لهذا الاعتماد تلك التطورات البالغة الأبعاد والمتلاحقة طوال القرن الماضي، خاصة في عقود الأخيرة، وصولاً للإنجازات الإنسانية الباهرة في مجال القدرات التكنولوجية والثورة العلمية والمعلوماتية والاتصالات ... الخ، وفي خضم هذه المتغيرات، واستجابة لمقتضياتها بات من المهم طرح ومناقشة بعض التحديات التي تواجه المجتمعات مثل الثورة العلمية والتقدم والنمو الاقتصادي من ناحية، وكذلك الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والمعيشية للأفراد من ناحية أخرى، وإذا كان هذا العصر قد أفرز هذه التحديات بمصاعبها ومتاعبها التي ستضاف إلى المشاكل المتراكمة في الدول النامية، بحكم عدم امتلاكها زمام الثورة العلمية والتكنولوجية والوسائل التقنية والمعلوماتية وغيرها، فإن آمال هذه الدول وطموحاتها تتجه نحو نمو اقتصادي دائم وتنمية مستدامة، وتعد المشاركة في التنمية من أهم العناصر الأساسية في إحداث التطور في المجتمع فهي تعني اشتراك الناس عن كثب في العمليات التي تؤثر على حياتهم سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية، وتمتاز هذه المشاركة بأنها تساهم في توليد المسؤولية الاجتماعية والجماعية نحو القرارات والتشريعات المتخذة في المجتمع، فضلاً عن صياغة التنمية من القاعدة إلى القمة وليس العكس كما في أساليب التنمية المركزية، هذا وتساهم المشاركة الشعبية للأفراد في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع بعيداً عن التعقيدات المركزية، وهو ما من شأنه تعزيز الدعم الشعبي للمشاريع التنموية والاجتماعية في المجتمع بشكل عام، والمجتمع المحلي بشكل خاص.

وانطلاقاً مما سبق حاولنا طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع التنمية الاقتصادية بين الاحتياجات الأساسية والتنمية المستدامة؟

الجزء الأول: التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية بأنواعها المختلفة ومفهومها الشامل والمعاصر عملية تغطي جميع مناحي الحياة ومجالاتها، وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress.

وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر. ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق مفهوم التنمية على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية تنموية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

1. ماهية التنمية الاقتصادية: بذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها

وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي. ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبياً¹.

وعلى ذلك نخلص إلى أن النمو Growth هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطئ تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية Development فعبرة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن وتحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي. تعرف التنمية الاقتصادية: بأنها ذلك الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تبعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

إن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل². وبصفة عامة يمكن القول بأنها هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.

2. أهمية التنمية الاقتصادية: من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي³:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تسديد ديون الدولة.

• تحقيق الأمن القومي.

3. متطلبات التنمية الاقتصادية: من بينها⁴:

• التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

• الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

• توفير الموارد البشرية المتخصصة.

• وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

• توفير الأمن والاستقرار.

• نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

الجزء الثاني: التنمية المستدامة:

تهدف مختلف الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تصل بفضلها إلى تحقيق النمو والتنمية وبلوغ تصور التنمية المستدامة التي أصبحت تعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن.

1. مفهوم التنمية المستدامة: لقد ظل مفهوم التنمية المستدامة مقتصرًا على الندوات المغلقة، ولم يظهر إلى حيز الوجود إلا في بداية الثمانينات حين أخذ مفهوم التنمية المستدامة معان جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد. وسنوجز باختصار السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

• مؤتمر ستوكهولم بين 5-16 جويلية 1972: نظمت الأمم المتحدة وحضره 112 دولة من بينها 14 دولة عربية، برز من خلاله مفهوم جديد للتنمية عرف باسم " التنمية المستدامة " حيث تم التوصل إلى أنه يجب أن تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان.

• برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP: أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد عشرية كاملة من عقد مؤتمر ستوكهولم أي سنة 1982 وتمثل وظائفه الأساسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية وجعل الأنظمة البيئية الوطنية والدولية في الدول المختلفة تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات اللازمة لذلك⁵.

• تقرير اللجنة المنبثقة عن مؤتمر نيروبي 27 أفريل 1987: في سنة 1987 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يحمل عنوان "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها" هذا التقرير يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة⁶.

• قمتي الأرض بريوديجانيرو 1992 وجوهانسبرغ 2002:

...قمة الأرض بريوديجانيرو 1992: لقد اهتمت قمة ريو بالقضية البيئية لعموم الكوكب وحضرها 150 رئيس دولة وملك وقد جاءت هذه القمة بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والإنسان⁷.

...قمة الأرض بجوهانسبرغ: عقدت هذه القمة في سبتمبر 2002 م وقد تميزت عما سبقها حيث وضعت معايير عملية لحماية الثروة السمكية في العالم وحددت خططها لخفض عدد سكان الأرض المحرومين من المياه الصالحة للشرب والاعتدال إلى النصف⁸.

وتم وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة الذي صدر عام 1981 تحت عنوان: الإستراتيجيات الدولية للمحافظة على البيئة، على أنها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة. وقد تأثر هذا التعريف بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة وضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية، مما حفز أن تخطو الحركة البيئية خطوة مهمة في أن تقدم تقريرها النهائي والذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" إلى الجمعية العامة للبيئة والتنمية عام 1987 فكان صدور هذا التقرير بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، لأنه ولأول مرة دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد⁹.

وعرفت التنمية المستدامة حسب تعريف بروتلاند على أنها التنمية التي تدعو إلى عدم استمرار الأنماط الاستهلاكية سواء في الشمال أو الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة ودون تحقيق مثل هذا التطور فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفهوم التنمية المستدامة الشاملة وقد أكد التقرير الارتباط المتبادل ما بين التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة دون دمج هذه المكونات معا.

نستخلص مما سبق أن التنمية القابلة للاستمرار تتضمن:

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية نحو إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
- لأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة.
- وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية في إطار التنمية القابلة للاستمرار.
- 2. أسس التنمية المستدامة: يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وكانت أهمها¹⁰:
- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.
- لا تركز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقاً مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.
- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضاً تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتناباً للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.
- لا بد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استناداً إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.
- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.
- 3. مؤشرات التنمية المستدامة: لعله من المفيد الإشارة إلى أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في الآتي¹¹:
- التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
- التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.
- التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.
- أهمية إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.
- إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة. وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، ومتشابهة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.
- تحقيق تزايد منتظم، عبر فترات زمنية طويلة قادراً على الاستمرار.

- زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف "بمتوسط الدخل السنوي للفرد" إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توفرت له أدوات القياس الصحيحة.
 - تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأُممية الأخرى.
 - أن ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه.
- فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

الجزء الثالث: نظرية إشباع الحاجات الأساسية:

يعد انخفاض مستوى المعيشة، الذي يعبر عن تدهور إشباع جانب كبير من الحاجات الأساسية للإنسان، مظهرًا رئيسيًا ونتيجة حتمية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يغيم على شعوب البلاد النامية، حيث يعيش قطاع عريض من المواطنين في مستوى معيشي غير لائق وقد يقترب من حافة العدم. وقد برزت قضية إشباع الحاجات الأساسية بشكل مكثف في العقد الأخير في الفكر التنموي المعاصر، وظهر بشأنها الكثير من الدراسات والبحوث. والحق أن هذا البروز، كان راجعًا إلى ما كشف عنه حصاد العقود الثلاثة للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية في بلدان العالم الثالث. ففي الجزء الأعظم من تلك البلاد، لم يتمخض هذا الحصاد عن تحسين يعتد به في مستوى معيشة السكان، رغم تحقيق النمو فيها بدرجات متفاوتة. وتشير الدراسات التي أجريت مؤخرًا، إلى عظم نسبة السكان الذين يعانون من مشكلات نقص التغذية وسوء الصحة وتفشي الأمراض، وانتشار الأمية، وعدم وجود المسكن الصحي، وتدهور البيئة التي يعيش فيها الإنسان... الخ. وهذا ما أكدته أيضًا الدراسات والبحوث المختلفة التي تمت في مجالات: خط الفقر وتوزيع الدخل، والتنمية والعدالة الاجتماعية في عدد لا بأس به من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية¹².

وهكذا نجد أن الفكر التنموي المعاصر يرى أنه للقضاء على الفقر والتخلف فلا بد من الاهتمام أساسًا بمستوى معيشة الفقراء، وأن توجه جهود التنمية لإشباع الحاجات الأساسية لأفقر السكان.

1. ماهية الحاجات الأساسية:

الحاجة شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان والتوتر وعدم الرضا وهذا ما يدفع الشخص للسعي من أجل تلبية من خلال بدل الجهد المطلوب منه.

"الحاجات هي الأسباب وراء كل سلوك وكل إنسان له عدد من الحاجات تنافس بعضها على أن الحاجة الأقوى أو الدافع الأقوى هو الذي سيحدد السلوك، فالحاجة الأقوى في وقت معين تؤدي إلى سلوك معين والحاجات المشبعة تنخفض في حدتها وغالبًا ما لا تدفع الشخص لتحقيق الأهداف المتوقعة منه، كما أن الحاجات التي يجد الشخص استحالة تحقيقها تضعف قوتها على مر الزمن"¹³.

- وتعتبر نظرية عالم النفس "ابراهيم ماسلو Maslow Abraham" من أولى النظريات المهمة لتفسير سلوك الإنسان في مجال العمل وتتلخص افتراضاتها فيما يلي:
- يملك الإنسان حاجة نفسية مركزية تحرك سلوكه هي الحاجة لتحقيق الذات وهي التي تقود كل فرد لمواصلة نموه وتعلمه ونضجه، وبطريق يبدو هادفاً وموجهاً وليس عشوائياً مشتتاً.
 - للإنسان مجموعة كبيرة من الحاجات الفرعية الضرورية لتحقيق الذات هذه الحاجات تنتظم في خمسة مجاميع أساسية.
 - المجاميع الخمس هي: الحاجات الفيزيولوجية، الحاجات للأمان، الحاجات إلى الحب والانتماء، الحاجات للتقدير الاجتماعي والحاجات الذاتية (وهي الخاصة بتحقيق الذات).
 - تترتب من حيث الأولوية للبقاء على شكل هرم، تندرج فيه بترتيب واحد من الأكثر إلحاحاً: فالحاجات الفيزيولوجية هي أكثر أولوية الحاجات للبقاء تلبيها حاجات الأمن ثم الحب والانتماء ثم التقدير ثم الذاتية وبهذا يمكننا أن نرسمها على شكل هرم أولويات.
 - لا تكون كل المجاميع الخمس من الحاجات نشطة سوية وفي آن واحد بل تنشط بالتتابع من الحاجات الفيزيولوجية إلى تحقيق الذات، ويمكن تعريف هذه الحاجات على الترتيب كما يلي:
 - الحاجات المادية أو الفيزيولوجية: "هي الحاجات الأساسية للفرد وتتمثل في الحاجات ذات العلاقة بتكوين الإنسان البيولوجي والفيزيولوجي كالماء، الهواء، الأكل... وتعمل هذه الحاجات على حفظ التوازن الجسدي وصيانة الفرد للبقاء والاستمرارية في حياته، وهي كما يعتقد ماسلو أقوى دوافع الفرد، حتى يتم إشباعها، بعد ذلك تبدأ الحاجات الأخرى في الإلحاح والظهور"¹⁴.
 - حاجات الحماية والطمأنينة والأمن: "تتضمن الحاجات الخاصة بالأمان ما يلي:
 - الحماية من المخاطر المادية، الحماية من المخاطر الصحية.
 - الحماية من التدهور الاقتصادي، تجنب المخاطر الصحية.
 - الحماية من التدهور الاقتصادي، تجنب المخاطر الغير متوقعة"¹⁵.
 - وينظر إلى الحاجات الخاصة بالأمان على أنها محاولة لتأمين منصب العمل بتوفير الأجر الكافي والتأمين ضد الشيخوخة، والعجز والبطالة. فإذا حقق الإنسان الحاجات الفيزيولوجية والأمان بشكل مقبول تبدأ الحاجات الاجتماعية في الظهور.
 - الحاجات الاجتماعية: كالحب والانتماء في علاقة الفرد بغيره، وعدم إشباع هذه الحاجات يخلق لدى الفرد عدم التوازن في قدرته على التكيف مع محيطه.
 - وبعد الحاجات الاجتماعية تظهر حاجات أخرى هي:
 - الحاجات إلى التقدير: وذلك من خلال احترام الغير له، الحاجة على المركز والمكانة والقوة والنفوذ والكرامة لأن الفرد يبحث عن الإحساس بأهمية عمله والحصول على التقدير من المسؤولين وزملائه لأن ذلك يدفعه لبذل جهد أكبر. تلي الحاجة للتقدير:

— الحاجة إلى الإنجاز: هنا يرد الفرد إلى أعلى مراحل الأداء، حيث أنه يريد تحقيق كل ما يتفق مع قدراته مواهبه وكفاءاته وبالتالي تحقيق النجاح في عمله.

الحاجة ليست دائما دافعة لسلوك، فهي تكون دافعة فقط عندما تكون غير مشبعة فمتى أشبعت حاجة معينة، لا تعود دافعة مثلا: يندفع للطعام فقط عندما يكون جائعا، أما في حالة الشبع والتخمة فالطعام لا يجذبه، وهكذا بالنسبة لكل الحاجات الأخرى، ويتحقق الإشباع إذا كان الفرد مطمئنا بأنه يستطيع إشباع مجموعة الحاجات بشكل طبيعي وشبه تلقائي.

في أية فترة في حياة الإنسان تكون مجموعة واحدة هي أكثر نشاطا ودافعة للسلوك في حين تكون المجاميع الأخرى كامنة أو ثانوية.

متى تم إشباع مجموعة معينة من الحاجات تتوقف عن الدفع، في حين تبدأ تنشيط المجموعة التالية في السلم: فإذا تمكن الإنسان من ضمان إشباع حاجاته الفيزيولوجية واطمأن إلى ذلك، تصبح هذه المجموعة من الحاجات في مرحلة الإشباع وتتوقف فعاليتها في التحفيز والدفع وتنشط المجموعة التالية... وهكذا إلى الحاجات الذاتية (التي لا تصل إلى مرحلة الإشباع)¹⁶.

2. التنمية المستدامة والاحتياجات الأساسية: وهو ما يتأتى من خلال أساليب التنمية المستدامة التي يمكن من خلالها التوفيق بين احتياجات الفقر واحتياجات البيئة للحماية، حيث يمثل هذا جوهر التنمية المستدامة، ويقدم برنامج الأمم المتحدة في هذا المجال تصورا حول الاحتياجات العشر الرئيسية التي يجب تحقيقها لتحسين حياة الفقراء وهي:

...التغذية السليمة.

...الحماية من الأمراض التي يمكن تجنبها طبيا ووقائيا.

...القدرة على العيش في بيئة نظيفة وكافية.

...القدرة على الحصول على مياه نظيفة وكافية.

...التمتع بهواء نظيف لا يحمل التلوث والأمراض.

...الحصول على الطاقة الكافية للتدفئة والطهي.

...القدرة على استخدام العلاجات التقليدية.

...القدرة على استخدام عناصر البيئة الطبيعية للممارسات الاقتصادية والاجتماعية.

...القدرة على التكيف مع الصدمات الطبيعية مثل الأعاصير والجفاف.

...القدرة على اتخاذ قرارات حرة حول إدارة الموارد المتاحة بشكل مستدام¹⁷.

وحسب هذا التصور البيئي فإن هناك فئة صغيرة من سكان العالم التي تتمتع بهذه المزايا وقد لا يتجاوزون الفئات السكانية التي تعيش في المناطق الأوروبية والأمريكية الشمالية النظيفة، بينما يعتبر أكثر من ثلاث أرباع سكان العالم فقراء بالمفهوم البيئي.

وقد جاء تطوير هذه المعايير من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استنادا على دراسة شاملة بعنوان "التقييم الألفي للأنظمة البيئية" والذي وضع ثلاث أنواع من الخدمات الرئيسية للأنظمة البيئية الواجب توفرها لتأمين تنمية مستدامة للمجتمعات وهي:

• الخدمات البنيوية: وتضم النباتات، الأخشاب، الطاقة، الغذاء.

• الخدمات التنظيمية: تنقية المياه، إزالة السممية (التلوث)، السيطرة على الجفاف والفيضانات.

• الخدمات الإنسانية: الجمال والقيم الدينية والاجتماعية¹⁸.

إضافة إلى هذا فإن الأولويات التي تحكم نظرة الفقراء إلى البيئة والتي منبعا تأمين وتوفير الحاجات الأساسية - كما ذكرنا سابقا - من أكل وملبس ومشرب... إلخ، تمكن من حدوث الكثير من الممارسات المضرة بالبيئة، ولكن الفقراء أيضا وإن كانوا الأكثر تأثرا بما يصيب البيئة من تدهور فهم الأقل تمتعا بالقدرة على الحصول على نعمها وخيراتها مع أنهم الأكثر اعتمادا عليها بشكل مباشر، فمشكلة الفقر تكمن في عدم القدرة على الحصول على هذه الفوائد والخدمات بشكل سليم أو عدم وجود العدالة والمساواة في فرص استثمارها، ومن هنا كانت ضرورة إدراج البعد البيئي في إستراتيجية مكافحة الفقر.

الجزء الرابع: إشكالية تلبية الحاجات الأساسية، هل هي وسيلة أو نتيجة للتنمية؟

بدأت دوائر التنمية، في السبعينات، تهتم بخدمات الصحة، التعليم، الإسكان، المياه... والحاجات الأساسية بصفة عامة، واعتبرتها مؤشرا للنمو الاقتصادي والتنمية المستقبلية وأطلق عليه "مدخل الحاجات الأساسية للتنمية" بهدف التقليل من الفقر ولواحقه.

حاجات المجتمع أو الإنسان، تتدرج حسب "ماسلو" في شكل هرمي: فيزيولوجية أساسية، الأمن، اجتماعية، التقدير والإحترام، تحقيق الذات. وترك الحاجات الأساسية بهذا التوسع يجعل الأمر غاية في الصعوبة عند تحقيقها وتلبيتها.

فتلبية حاجات المجتمع، الموافقة للأمال المرغوبة، تتطلب توريث الجميع في تحمل المسؤولية، نظرا لاتساعها وعدم ثباتها، وهذا حسب نوعية هذه الحاجات وتركزها. فكلما كانت هذه الحاجات معنوية وعامة، كلما كان المجتمع كله معنيا بتوفيرها، من خلال الأجهزة التي تمثلها، أي الدولة، نظرا لقدرتها على التمويل والإنجاز وفق شروط العقلانية الموسعة، وتركها للأفراد، كلما كانت مادية وخصوصية، لكن هذا ينطوي على خطر كبير وهو احتمال بقاء قطاعات كبيرة من السكان دون تحقيق الحاجات الأساسية العاجلة التي تكفل بقائها، من غذاء ولباس ودواء وسكن.

وهنا تطرح إشكالية ما هي الحدود التي يضمنها المجتمع تضامنيا مع جميع أفرادها ؟ هل هي الحاجات الأساسية أم الحاجات الإنسانية ؟ أم كل الحاجات المتوافقة مع بناء القدرات ؟ نستعرض المفاهيم المقاربات والاقتراحات.

أ/ الحاجات الأساسية: ساهم هذا المفهوم في تحويل نظريات التنمية من النمو باتجاه التنمية البشرية، حيث ظهر في البلاد الرائدة اجتماعيا الدول الاسكندنافية والنرويج والسويد، ثم انتقل إلى المنظمة الدولية للعمل، ثم إلى الأمم المتحدة.

- يقوم هذا المفهوم على فكرة أن حكومات العالم عليها أن تبني سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وتنطلق لضمان الكفاية الدنيا الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، من مأكل وملبس ومسكن وصحة ... ثم تنتقل

إلى تحسين الخدمات العامة، من شبكات المياه، والصرف الصحي، ثم المواصلات العامة، والرعاية الصحية والتعليم.

— يربط مفهوم الحاجات الأساسية بين تحقيق هذه الحاجات ومراعاة حقوق الإنسان، وأن التنمية تتم بالمشاركة في اتخاذ القرار وفي التنمية، وهو الشرط الأهم لتحقيق الحاجات الأساسية، ويشكل هذا المفهوم رفقة مفاهيم: الموارد البشرية، راس المال البشري...مقدمات غير مكتملة للتنمية البشرية المستدامة التي ظهرت كالشمس التي تغطي النجوم وتمدها من ضوءها¹⁹.

— في السبعينات، شهد العالم ولادة نهج تنموي جديد، عرف بمنهج أو مقارنة الحاجات الأساسية طرحته منظمة العمل الدولية يتخلص جوهره في أنه على الحكومات تقديم الخدمات الأساسية، كالعناية الصحية والبنى التحتية وخدمات التعليم.

— هكذا وجد هذا المصطلح نفسه شعارا وموضوعا للتحرك العفوي للجماهير للمطالبة بالحقوق الأساسية، خاصة في مراحل الركود والأزمات، مثل ما حدث في الجزائر سنوات 88/87.

— لكن اختزال التنمية في مفهوم الحاجات الأساسية يقزمها، ويحلل هذا المفهوم غير جدير بالنشدان والتضحية والتبني وذلك لـ:

— وجود حاجات إنسانية أساسية أخرى، كالإصرار على الحرية، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية...
— وأن مفهوم الحاجات الإنسانية الأساسية، ينبغي أن ينظر إليه في إطار حركي لا سكوني، ذلك أن تحقيق جيل "مستوى" من الحاجات يفتح الطريق للمطالبة بجيل أعلى منه، من العلم والمعرفة والراحة...²⁰
سؤال آخر يطرح نفسه، لمن توجه التنمية ؟ الجواب البديهي للشعب بأكمله، إلا أن هناك أولويات حرجية ينبغي أن توجه إليها قبل غيرها، وهي الفئات المحرومة، والتي تمكنها من العيش المقبول، حتى يكون ذلك منطلقا وحافزا لها للمساهمة في التنمية. ويطرح إشكال مضاد، هو هل نترك الأغنياء والموسرين دون تلبية حاجاتهم ؟ وفقا لمنطق توالد الحاجات، أي بعد إشباع حاجة أساسية، تأخذ مكانها حاجة أخرى لتصبح بدورها أساسية بحاجة إلى إشباع، أعني "أساسية في نظرهم" تحفزهم على المساهمة بشكل أكثر فعالية في التنمية.

إن التنمية بالمفهوم المسطح والشعبي، الذي يرمي إلى وضع البشر على نفس خط الانطلاق، على نفس المستوى من إشباع الحاجات هو تجن "جناية" على الخصوصيات الاجتماعية والسنن الكونية، وخاصة سنة الاختلاف والتفاوت والتي ينتج عنها التأزر، أو حتى التدافع والتغابن وتبادل المصالح. فالمطلوب هو تأهيل الإنسان بالمستوى الضروري من الحاجات التي تقضي على عطالته وتمكنه من المساهمة في التنمية، وليس أن نجعل الجميع متساوين في المستوى المعيشي ثم نسوقهم كموجة واحدة، فالتفاوت سنة وواحدة من الحقائق الإنسانية المحركة للتنمية.

ولعله من المهم أن نذكر هنا، بالأساس الفلسفي للعلاقات الإنسانية²¹.

• المصلحة المشتركة: والتي يترتب عنها تكامل مصالح الافراد.

• تباين الأفراد: بدنيا، عقليا، نفسيا...تزداد هذه التباينات توسع ورسوخا مع الزمن، وهذا ما يؤهل المجتمع للتخصص وتبادل المنافع حسب القدرات.

• الدوافع: وهي الوسيلة لتحقيق الرغبة لدى الأفراد لتحقيق هدف معين، أي أن كل سلوك وراءه سبب، وهذه الدوافع ليست منسجمة ومتجانسة بين مجموع الأفراد، بل تختلف باختلافهم.

• الكرامة الانسانية: كل فرد يرغب في أن يعامل باحترام وتقدير، أن يعامل كإنسان، وأن لكل فرد شخصية مستقلة.

ب/مركب الحاجات الانسانية: من خلال منظري التنمية البشرية، كل الجهود لبيان الجوانب المتعلقة بتشكيل القدرات الإنسانية، ولم تولي الإهتمام اللائق للمحور الثاني المتعلق بتوظيف هذه القدرات في التنمية، مما عرضها لانتقاد كبير، إلى متى سنظل نبني القدرات؟ أو متى سيشرع في استغلالها؟ هذا الإشكال والقصور العملي إنما هو نتيجة حتمية للقصور النظري، المتعلق بالمحور الأول من التنمية البشرية ببناء القدرات وتشكيلها، هذه القدرات متمحورة حول الحاجات الإنسانية ومكمن الإشكال والخلل هو أن هذه النظرية تقول أن الحاجات الإنسانية كلها أساسية عكس مقارنة الحاجات الأساسية للمنظمة الدولية للعمل²²، وهذا رغم التوافق الكبير بينهما في تصنيف الحاجات.

ونستعرض هنا باختصار الحاجات الإنسانية، ونلاحظ مدى توافقها مع الحاجات الأساسية:

-حاجات النمو البدني: غذاء، لباس، سكن، حركة.

-حاجات النمو المعرفي: تعليم بأطواره، تدريب، بحث وتطوير.

-حاجات النمو الاجتماعي: تواصل، مشاركة، امن، ترفيه.

-حاجات النمو النفسي: طمأنينة، مودة، تقدير للذات ومن الغير.

-حاجات النمو الروحي: حرية الدين والتعبد، المساواة، العدل، حقوق الإنسان. إذا قلنا بفرضية أن هذه الحاجات الإنسانية كلها أساسية، فذلك يعني أن إشباع حاجة لا يعني إشباع بقية الحاجات، والتأكيد على ضرورة الوفاء بكل الحاجات الإنسانية ككل موحد يقتضي عدم التفاوض عند إشباعها، وهذا المفهوم يتعارض مع مفاهيم الحاجات الأساسية والحاجات الكمالية، أو الحاجات الأولية والحاجات الثانوية، وغيرها من التصنيفات.

الجزء الخامس: إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة والمساواة، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتدعو أيضا إلى العمل لاستخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة. كما تعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات أسس ومبادئ، تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب الحياة البشرية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل "البنك العالمي للإنشاء والتعمير" كما يلي²³:

• تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للأثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

• الاستفادة من كل وحدة نقدية: كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم. إذ أن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

• اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

• استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى تخفيض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

• الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً ومقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المنظمات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

• العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصراً أساسياً في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام الإيزو وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافقة معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

• إشراك الكامل للأفراد: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون في هذه العملية، مثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
 - أفراد المجتمعات المحلية يعرفون حلولاً ممكنة على المستوى المحلي.
 - أفراد المجتمعات المحلية يعملون غالباً على مراقبة مشاريع البيئة.
 - إن مشاركة المواطنين تساعد على بناء قواعد جماهيرية، تؤثر على الرأي العام وتؤيد التغيير نحو الأحسن.
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً: يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي للمشاكل البيئية. ونعني بهذا إشراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية²⁴.

• تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: إنَّ مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلاً أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

• إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإنَّ الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيراً وأكثر فعالية من الطرق العلاجية، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم الضرر المخفف والمحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصراً فعالاً في إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها. هذا النموذج الجديد للتنمية يعتبر أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة. وذلك لأن النماذج التنموية السائدة تحرص على النمو الاقتصادي فقط وهو النمو الذي يتم على حساب الأنظمة الأخرى وبخاصة النظام البيئي. أما عن ميزة التنمية المستدامة هي أنها توفق بين العنصر البيئي والطبيعي من ناحية، والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى.

من هنا نقول أن التنمية المستدامة بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة. لذلك هناك العديد من الجوانب الرئيسية التي تعتمد عليها التنمية المستدامة، يمكن إيضاحها على النحو التالي:

- تنمية المهارات والقدرات البشرية، فالعنصر البشري هو القادر على استمرار عمليات التنمية ولذلك فإن الإنفاق على تنمية القوى البشرية (من تعليم ورعاية صحية وفرص اقتصادية)، تعتبر أهم عناصر التنمية.
- عدالة توزيع فوائد النمو ويتطلب ذلك ضرورة تدخل الدولة لإيجاد آليات تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل بما يساهم في التخفيف من حدة الفقر.
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة ومنع تراكم الديون عليها. فالكثير من الدول يسرف في استغلال موارده الطبيعية معتمداً على الخبرة الأجنبية والمساعدات والقروض الخارجية. ويترتب على هذا الوضع حالة تنموية ولكنها هشّة تتعرض لصدمات عديدة مع تغير ظروف الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى تعرضها لمشاكل بيئية متعددة بسبب الإفراط في استخدام تلك الموارد.
- دعم برامج تنظيم الأسرة خاصة في الدول النامية.
- التخفيف من حدة الفقر.
- المتابعة المستمرة للمردودات أو الآثار البيئية للمشروعات.

- تعزيز الأساس العلمي للإدارة البيئية السليمة.
- سد الثغرة وخلق حلقة اتصال بين العلماء المتخصصين وصناع القرار.
- دعم برامج التوعية البيئية التنموية على أسس علمية.
- وطبقاً للأهداف بعيدة المدى لأجندة القرن (21) تتمثل هذه الأولويات في:
- ضرورة التعامل مع قضايا البيئة والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية، تحسين مستويات المعيشة، حماية وإدارة أفضل وعقلانية للأنظمة البيئية... فلا بد من الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.
- الوعي العالمي والإدارة السياسية على أعلى مستوى بضرورة التعاون ودراسة قضايا التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال الإطار البيئي.
- متطلبات ومساعدات مالية ومستدامة للدول النامية.

الهوامش:

1. سايج بوزيد: "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، ص 18.
2. جابر يوسف محمد يوسف: "إستحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية"، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، دون تاريخ، ص 13.
3. فارس رشيد البياتي: "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي"، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، عمان، 2008، ص 67.
4. فارس رشيد البياتي، نفس المرجع السابق، ص 68.
5. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، (1997)، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
6. الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، (2003)، مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين، تونس، 2/24-2003/3/1.
7. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 أغسطس/ 4 سبتمبر 2002، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.
8. زكريا محمد عبد الوهاب طاحون: إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس العابدين، مصر، 2005، ص 45.
9. عدنان السيد حسين: نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، لبنان، 2003، ص 78.
10. عبد الرحمن محمد الحسن: "التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها"، بحث مقدم للملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15 - 16 / 11 / 2011، ص 05.
11. عبد الرحمن محمد الحسن، نفس المرجع السابق، ص 06.
12. حاتم محمد الحاج، أحمد علي سبتي، حاجة الإنسان العربي للنقل والاتصالات، دار طلاس، 1990، ص 11.
13. سيد الهواري: إدارة الأصول والأسس العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1976، ص 103-105.
14. ناصر محمد العبيلي: السلوك الإنساني والتنظيمي في الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1982، ص 154.
15. محمد علي شهاب: السلوك الإنساني في التنظيم، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 146.
16. محمد علي شهاب، نفس المرجع السابق، ص 146.
17. باتر محمد علي وردم: العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 120.
18. باتر محمد علي وردم، نفس المرجع السابق، ص 123.

- 19.عبد الله موساوي: "دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف، ص 45.
- 20.المرجع نفسه، ص 46.
- 21.المرجع نفسه، ص 46.
- 22.المرجع نفسه، ص 47.
- 23.حواس مولود، البر كلثوم: "التنمية المستدامة من منظور إسلامي: رؤية مستقبلية"، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، 19 افريل 2011، ص 08.
24. نفس المرجع السابق، ص 11.